



الفضاء العمومي الافتراضي مجال جديد لحرية التعبير والممارسة الديمقراطية
Virtual public space is a new area of freedom of expression
and democratic practice

مصطفى ثابت

جامعة ورقلة

drtabetmostafa@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/03/15

تاريخ الإيداع: 2019/01/07

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة آليات تبلور الفضاء العمومي ومجالات نشاطه، وكذا تحليل علاقة هذا الأخير بوسائل الإعلام والأدوار التي تؤديها في رسم معالمه من خلال مختلف مراحل التطور التي مرت بها، ومدى مساهمته في تكريس مبادئ الفكر الديمقراطي وتأثيراته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى رصد ملامح هذا المجال في ظل البيئة الإعلامية والتكنولوجية الجديدة التي أفرزت بعض المفاهيم والنقاشات العلمية الحديثة خاصة ما تعلق بالفضاء العمومي الافتراضي وعلاقته بالفضاء الواقعي، إضافة إلى الوقوف على أهم التحديات التي يواجهها التجسيد الفعلي لملامحه على مختلف البناءات الاجتماعية.

الكلمات الدالة:

الفضاء العمومي، الديمقراطية، وسائل الإعلام، الرأي العام، حرية التعبير، الإعلام الجديد.

Abstract :

The purpose of this paper is to study the mechanisms of crystallization of the public space and its areas of activity as well as analyzing the relationship of the latter to the media and the roles they play in shaping its features through the various stages of development I have known, and the extent of his contribution to the consolidation of the principles of democratic thought and its impact on political, social and economic life, And monitor the features of this area in light of the new information and technological environment, which produced some of the concepts and debates of modern science, especially regarding the virtual public space and its relationship to the real space and thus to identify the most important challenges posed by the actual embodiment of its features on various social structures.

Keywords :

Public space, democracy, media, public opinion, freedom of expression, new media.



لقد واجه مفهوم الفضاء العمومي أو المجال العام اهتماما خاصا في الفكر الفلسفي الإغريقي أي نظر إليه باعتباره مجالا أساسيا لإدارة الحياة العامة، أما في العصر الحديث فقد اقترن مفهوم الفضاء العمومي بأبحاث وأطروحات المفكر الألماني يورغن هابرماس الذي اعتبر أن اكتمال مشروع المجتمع الحديث لا يكون إلا من خلال محور الفضاء العمومي حيث يعول هابرماس لتجاوز الاختلال في المجتمعات الغربية والأنظمة السياسية على المجال العمومي الديمقراطي القادر على خلق نقاش عام عن الشؤون العامة بين مختلف أفراد المجتمع والذي يضيف في النهاية على اتفاق وتفاهم تجاه القضايا المطروحة. وقد اعتمد الفضاء العمومي بصفته فضاء عاما للنقاش والحوار منذ الدولة الإغريقية على عدة وسائل ومؤسسات اجتماعية يجتمع فيها الأفراد لهذا الغرض، ومن أبرز تلك الوسائل والمنظمات وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة. أما في العصر الحديث فقد ساهمت الانترنت من خلال مواقعها المختلفة على غرار الفيسبوك، اليوتيوب، تويتر وغيرها في إبراز مظاهر فضاء العمومي خاص تتجلى معالمه خاصة في حشد الشباب وغيرهم من الفئات العمرية للتجمهر والتظاهر والمطالبة بتحسين ظروف المعيشة وكذا بالحرية، العدالة والديمقراطية، وخلق العديد من المجموعات دأبت على نشر وإشهار كل ما يخص شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواضيع الفساد والقهر في المجتمعات المختلفة كل ذلك في إطار ما أصبح يعرف بالفضاء العمومي الافتراضي.

ففي الوقت الذي ينتشر فيه نمو العلاقات الاجتماعية العابرة للقوميات والحدود يزداد التفاؤل تارة والتشاؤم تارة أخرى، فالبعض يرى أن الإنترنت بخدماتها المتنوعة تساهم في سحب الناس من مجتمعاتهم ليصبحوا أقل ارتباطا بقومياتهم مما يثير القلق حول مستقبل الانتماء إلى المجتمع الحقيقي، وهناك من يشكك في قدرة المجتمعات أو التجمعات الافتراضية في بناء مجتمع يقوم على أسس الحرية، العدالة والديمقراطية، بينما هناك من يرى أن شبكات التواصل الاجتماعي وعن طريق الاتصال الافتراضي سيؤدي إلى تدعيم الحرية والحوار المتبادل وفتح المجال أمام تبادل الأفكار والخروج من سلطة الحكومات التي تستبد بالحرية وتشكيل فضاء اتصالي عجزت وسائل الإعلام التقليدية عن بلوغه، ويحقق الفكرة المثالية التي قدمها عن مثل هذا الفضاء الذي يحقق للجميع حق المشاركة والتواصل والتعبير بحرية عن ما يريد. وتأسيسا على ما سبق يطرح التساؤل التالي: هل يمثل الفضاء العمومي الذي شكلته الانترنت والإعلام الجديد مجالا بديلا لحرية التعبير والممارسة الديمقراطية التي تدعم مشروع نقد الحداثة المتضمن في أطروحات المفكر يورغن هابرماس؟

2. مفهوم الفضاء العمومي:



يعتبر مفهوم الفضاء العمومي من أصعب وأعقد المفاهيم التي شغلت اهتمام العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، بالنظر إلى ما يتميز به من خصائص ساهمت في بناء وتنظيم وتسيير المجتمعات، حيث درس وحل ونوقش من زوايا مختلفة لأنه مفهوم دائم الديناميكية والتغير، متخذاً أشكالاً وأساليب متنوعة، فانطلاقاً من الخطاب الفلسفي الاتصالي المعاصر أصبح الفضاء العمومي إشكالية بحث قوية في جميع تخصصات العلوم الاجتماعية، فمثلاً:

أ- في ميدان النظرية السياسية: فتح أبواب البحث في التحولات السياسية التي عرفها المجتمع المعاصر، خاصة عند ظهور مفاهيم الديمقراطية، المشاركة السياسية، حرية الرأي.

ب- في ميدان النظرية القانونية: طرح تساؤلات حول نظام الحكم في الدولة وتشريعاتها القانونية والدستورية، وعلاقة النظام السياسي بالنظام الاجتماعي.

ت- في ميدان الاتصال: طرح تساؤلات حول العملية الاتصالية بين الأفراد ووسائل الإعلام الجماهيرية، من حيث التأثير والتأثر، من حيث الإنتاج الثقافي لهذه الوسائل، من حيث تلبية رغبات الجمهور، من حيث تكوين الرأي العام، ومن حيث علاقة النظام الإعلامي بالنظام السياسي تساؤلات عديدة في بناء النظام الاتصالي والتفاعل والفهم، وإدراك العلاقات المختلفة بين الأفراد من جهة والنظم السياسية الاجتماعية والاتصالية من جهة أخرى، بحيث تعتبر عملية فهم وإدراك هذه العلاقات بين جميع هذه المتغيرات من أهداف ووظائف المفهوم المدروس في هذه الأطروحة.⁽¹⁾

إن مفهوم الفضاء العمومي معطى امبريقي ورمزي في آن واحد لأنه قد يكون مادياً مثل مؤسسة، وقد يكون معنوياً مثل قيمة، فهو ليس حيزاً مادياً مكانياً أو جغرافياً فقط، بل يتضمن محتويات وقيم ومعايير اجتماعية، سياسية، ثقافية، تجارية، إعلامية، دينية، أخلاقية وغيرها، والفضاء كحيز مكانياً لا فائدة منه إذ لم يستغل ويوظف لتبادل الآراء والأفكار والاتجاهات والنقاشات والتفاعل بين الأفراد وتبادل السلع والخدمات المادية الرمزية أو المعنوية، فهو إذن مرتبط بالديناميكية الاجتماعية للأفراد في المجتمع، فالمدرسة فضاء عمومي، وكذا المسجد والسوق والحديقة ومؤسسات الدولة الخاصة بالتعليم ومرافق الصحة أو القضاء والإعلام والمنظمات والهيئات أين تناقش وتطرح وتحل المشاكل والمسائل العامة ذات الاهتمام المشترك. ويعرف بورغن هابرماس الفضاء العمومي على أنه الحيز المعنوي الذي يتم فيه عقد النقاشات العامة، من أجل اتخاذ القرارات التي تسيّر الشأن العام.⁽²⁾

ويعرفه لويس كيري بأنه فضاء رمزي أين يسمح للأفراد بالتموقع والتموضع داخل المجتمع واتجاهه، فالمفهوم يحمل فكرتين الأولى أنه مجال عمومي للتعبير الحر تنظر إليه كفضاء



للاتصال، والثانية أن الأفراد بداخله يبرزون آراءهم خلال النقاش العلني، بحيث يلجئون إلى استعمال دلالات عقلانية، في محاولة إيجاد حلول مناسبة للمسائل العامة.⁽³⁾ أما مدرسة شيكاغو الممتلئة بريشارد سنات فتقول إن الفضاء العمومي هو ذلك المكان أين نجد الإشارات والرموز تحت تصرف الأفراد الذين يقومون بترجمتها وتأويلها من أجل بناء علاقات تبادلية بينهم. وهو كذلك تلك العلاقات المبنية بين الأفراد المعروفين بذواتهم وبأفعالهم في مجتمع، حيث يبنون هذه العلاقات من أجل التبادل والتفاهم والتعاون الاجتماعي.⁽⁴⁾ ويعد الفضاء العمومي فضاء ما يدا بمنتجاته الموجودة داخل المدينة التي هي في حد ذاتها فضاء، فالمدينة على سبيل المثال لديها نوع وشكل ونموذج ونمط من البناء المعماري، ومن المنتجات المادية الأخرى الموجودة بداخلها، مثل نوع وسائل النقل أو أماكن العبادة وحتى الساحات العمومية وأماكن تبادل الآراء والنقاشات.

والفضاء العمومي يتشكل ويظهر في جملة من المؤسسات المختلفة التي تعمل من أجل الدفاع والمطالبة بحقوق ورغبات ومتطلبات وحاجيات الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع، باختلاف دياناتها وأعرافها وطبقاتها، يحاول أن يحل مشاكلهم ويقدم خدمات للمصالح العام أو المنفعة العامة، فبواسطته وبداخله وباستعماله تسير الشؤون العامة للأفراد عن طريق تنوير طرق النظام السياسي في كيفية ومتى ولماذا ولصالح من تتخذ القرارات وتطبيقاتها لبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية السياسية والقانونية بسيادة الاتصال واستقلاله عن آل سيطرة خارجية، بالتفاهم والمناقشة بين أفراد المجتمع من حكام ومحكومين. بذلك ارتبط مفهوم الفضاء العمومي، ارتباطا وثيقا وحساسا بمفاهيم الديمقراطية، العدالة والسيادة، الحرية، الرأي العام، السلطة الشرعية وغيرها من المفاهيم ذات الأهمية في كيفية استعمالها وتطبيقها ومن يحتكرها، لهذا يقول هابرماس: إنه سلاح في يد الديمقراطية. فالفضاء العمومي بمؤسساته وارتباطه بالمفاهيم المذكورة يقوم بعمل المراقب والمنظم للعمل السياسي والاجتماعي للدولة في كيفية تسير الشؤون العامة للأفراد، فيلاحظ، يحلل، ويناقش، يفهم، يقيم مدى قدرة الدولة وفعاليتها في تحقيق المصلحة عامة، إذ يقوم بهذه العمليات بطريقة علانية وعقلانية خدمة للأفراد وللمجتمع.⁽⁵⁾

وعليه يلاحظ أن الفضاء العمومي ظهر وتشكل من خلال البرلمان، الأحزاب، الجمعيات، النقابات، الهيئات العالمية، الاتحادات المختلفة، المظاهرات، الاحتجاجات، وسائل الإعلام الجماهيرية، المؤسسات الحكومية كالوزارات، المؤسسات الدينية كالمسجد والكنيسة، المؤسسات



الاجتماعية العمومية، الساحات العامة، الأسواق، المقاهي، الحمامات وغيرها، أي كل أجهزة ومؤسسات المجتمع التي تؤدي وظيفة تسيره وتنظمه كبناء تنظيمي.

3. وسائل الإعلام والفضاء العمومي:

يدخل في تعداد وسائل الإعلام جميع أدوات التداول الجماهيري للمعلومات من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وإعلام إلكتروني متعدد الوسائط يستهدف ويتفاعل الإعلام مع الرأي العام بكل مكوناته ويكرس حرية الرأي والتعبير. تعتبر الممارسة الإعلامية نشاطا مهنيا وتقنيا وفكريا وجماليا تحكمه ضوابط تنظيمية قانونية وقواعد أخلاقية مهنية، وتعد المؤسسات الإعلامية وحدات سوسولوجية على غرار الأسرة والمدرسة والإدارة ومنظمات المجتمع المدني وتستقل بدور خاص داخل النسيج المجتمعي تنتظم وظائف الإعلام في ثلاثة مجموعات:

أ- الوظيفة الإجرائية المنوطة بالوسيلة الإعلامية: وهي وظيفة مرتبطة أساسا بطبيعة الوسيلة وتخص تحديدا الأخبار والتبليغ والتثقيف والتربية والتنشئة والتوجيه وكذا التحسيس والتعبئة.

ب- الوظائف الاجتماعية المنبثقة من إرادة المستقبل لمضامين وسائل الإعلام: وهي وظائف مرتبطة بالحاجة التي يعبر عنها جمهور القراء والمستمعين المشاهدين والمتفاعلين، وتتعلق بحاجة الجمهور للتكامل والاندماج الاجتماعي والتسليّة والترفيه عن الضغوطات النفسية المختلفة.

ت- الوظائف الإستراتيجية: وهي وظائف يعبر عنها المسؤولون عن الوسيلة الإعلامية من خلال ممارستهم للسلطة الإعلامية للتعريف باتجاه معين والدفاع عنه، وكذا تشكيل الرأي العام وقيادته ثم المراقبة والسير والحماية ذلك أنه بالنظر إلى الأدوار سواء الرسمية أو الخفية لوسائل الإعلام وإلى تطور أدوات التعبير، واعتبارا لاتساع وحركية مجتمع الإعلام وبالتالي تنامي أنشطة العلاقات العامة، لأن وسائل الإعلام تمارس نشاطها تبعا لأجندة يشترك في إعدادها كل عناصر العملية الإعلامية.⁽⁶⁾

إن حضور وسائل الإعلام داخل المجتمع كوحدة سوسولوجية مثل الأسرة والمدرسة والإدارة والمقاولة ومؤسسات المجتمع المدني يجعل من أدائها فعلا معقدا يطرح جملة من الإشكالات تتعلق في معظمها بتدبير العلاقة مع باقي الوحدات التي تشترك معها الوسائط في الفعل الاجتماعي، حيث يؤاخذ على وسائل الإعلام وخطابها انتهاكهم لمجالات الوحدات الاجتماعية الأخرى، كما أنه لا يعترف لها بكونها مالكة أو محتكرة لسلطة الضوابط والقيم من جانب آخر، ونتيجة التحولات المهنية والتطورات التكنولوجية الهائلة، أصبحت وسائل الإعلام في حلها الجديدة تنشط في فضاء عريض ومتنوع مطبوع بالتعددية والمنافسة، مما جعل سلطتها



وفعاليتها في تداول المعلومات تتسع بشكل كبير جدا، إلا أن المجهود الذي تبذله هذه الوسائل في الاستجابة للطلبات الإعلامية لمختلف شرائح الجمهور فإنها تسعى في ذلك حسب فرنسوا سينديريكس لحاجتها في الحفاظ على مركزها في السوق أكثر من رغبتها في تربية الجماهير على المواطنة، فاتجاهات الممارسة الإعلامية التي نلاحظها، والمبنية على حلول سهلة وسريعة وممتعة تسوق الجمهور إلى نموذج منتشر جدا يجعل من الإعلام فيما يشبه الأكلات السريعة إذا ما قورنت بالطبخ الراقى.

وبالرغم من كل هذه المؤاخذات على وسائل الإعلام فهي لا تنقص من دورها ولا تحد من حضور وقعها في الفضاء العمومي، لكنها على العكس تثير الانتباه إلى بعض الممارسات الإعلامية الموجهة والتي تجعل الرأي العام والفاعلين يحترسون من وسائل الإعلام إلى حد معاداتها مع العلم أن تلك الوسائل وجدت في الأصل لخدمة هؤلاء ولتمثلهم، ومن بين هذه الممارسات التي قد تفقد أحيانا إلى القواعد المهنية وأحيانا أخرى إلى الضوابط الأخلاقية، نذكر على سبيل المثال المعالجة الإعلامية غير المناسبة بل المتجاوزة لحدّها أو الجارحة للوسائط الجماهيرية في تعاطيها مع مستهدفين يشكلون حساسيات معينة كالأقليات مثلا والتي تؤثر سلبا على قيمتها الإعلامية، هذه الممارسات ترسم لوسائل الإعلام كذلك صورا ملتبسة تشكك في دورها، رغم ثبوته في تعبئة المواطنين وفي إنعاش وتطوير الحوار داخل فضاء عمومي ديمقراطي.⁽⁷⁾

4. الإعلام الجديد والفضاء العمومي الافتراضي:

تتصل إشكالية الإعلام الجديد والفضاء العمومي خاصة في المجتمعات الغربية بقدرة الميديا الجديدة على إحياء النموذج الأصلي للفضاء العمومي وتجديده من خلال تسهيل نفاذ المشاركين إلى النقاش العام، وتعزيز طابع التنوع الفكري عبر استحداث فضاءات أخرى جديدة للنقاش وتجاوز التنميط الفكري، فالسياق العام للديمقراطية الغربية يتسم بتراجع دور الأحزاب، وبالجمود النسبي للمؤسسات السياسية وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية واهتمامهم بالشأن العام، وفي هذا المجال فإن الانترنت عبر تطبيقاتها المختلفة (فايسبوك، تويتر، يوتوب...) توسع المجال العمومي لأنها تتيح فضاءات جديدة للنخب البديلة، كما تعزز المشاركة في الحياة السياسية عبر أدوات جديدة، لذا فهي تساهم في تأسيس الديمقراطية التداولية. إن النظر إلى الإعلام الجديد باعتباره فضاء وليس وسيلة يتيح مقارنة التمثيل الافتراضي للحياة الاجتماعية بمظاهرها وأحداثها وفعاليتها التي تشكل الفضاء العمومي الافتراضي، والذي يمكن حصر خصوصيته في المستويات التالية:



أ- إعادة تشكيل الحدود بين الخاص والعام: ظهرت في هذا الفضاء العمومي الافتراضي أشكال جديدة من الظهور الإعلامي أتاحت بروز الأفراد المعزولين وعوالمهم الذاتية وفق أشكال مختلفة، فإذا كان التلفزيون قد وفر مضامين وفضاءات جديدة للتعبير مفتوحة أمام الأفراد كالمندتيات التلفزيونية المفتوحة فإن الانترنت والإعلام الجديد عزز عملية الانفتاح هذه، بحيث فتح الأخير منصات تكنولوجية أفرزت فضاءات جديدة تشكلت فيها حالات تواصلية يتفاعل فيها المستخدمون عبر أنواع مستحدثة من الكتابة كالتدوين والدرشة، وبواسطة الصورة والصوت التي يستخدمها رواد الانترنت، فمنصات التواصل الاجتماعي وشبكاتهما أصبحت تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية واستعراض الذات في المجال العمومي، كما تحولت وسائط الإعلام الجديد إلى نافذة يطل عبرها الأفراد على عوالم الآخرين من خلال الصفحات الشخصية للمستخدمين أو عبر سرد وقائع ومجريات حياتهم. إن هذا التداخل بين الذاتي الخاص والعام الخارجي أدى لطرح معايير ثقافية بديلة تحدد الخصوصية والذاتية، أي التي تضبط ثقافيا ما يمكن إظهاره في المجال العام وما يجب إخفاؤه عنه.⁽⁸⁾

ب- أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: أفزت مواقع التدوين ومواقع التواصل الاجتماعي والنشر الذاتي في السياق العالمي والعربي فضاءات بديلة تشاركية وتفاعلية تحتضن جماعات افتراضية تكونت حول مشاغل مشتركة اجتماعية وسياسية بشكل أساسي، واحتضنت هذه الفضاءات أشكالاً من المداولة والنقاش ذات علاقة وطيدة بالشأن العام، وسمحت للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييبها من الفضاء العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة، لكن هذه الفضاءات ليست بالضرورة فضاءات للتنوع الفكري والسياسي التي يتناقش فيها المشاركون للاتفاق على معايير مشتركة، فقد يحكمها الانسجام الفكري أين يعبر المشاركون عن أفكارهم وآرائهم، وقد تتسم بالتنافر الفكري والعدائية، وعموما هذه الجماعات الافتراضية اكتسبت قدرة على الفعل في الفضاء الافتراضي من خلال إنتاج مضامين سياسية وثقافية وتداولها بكل حرية بعيداً عن أشكال التضييق المعهودة من السلطة وأعاونها.

ت- المستخدم المبتكر: يتسم الفضاء العمومي الافتراضي الجديد انه ليس مجالاً تمثيلاً يقتصر على نخبة معينة تتحدث باسم الجماهير الصامتة كما الشأن في الفضاء العمومي التقليدي النخبوي، إذ تحول الجمهور إلى مبتكر للمضامين ومنتج لها، وهذه المضامين يمكن أن تكون ذاتية وعامة تتعلق بالعوالم الذاتية للأفراد أو بالأحداث الاجتماعية والسياسية، كما يمكن أن تكون إبداعات أو إعادة تدوين مضامين وسائط الإعلام التقليدية التي يضيف إليها المستخدمون عناصر جديدة لتمثل في النهاية نوعاً جديداً من الإنتاج الفني والثقافي.



ث- نخب جديدة: يمثل مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي والمدونون رمزها الأكثر دلالة، فقد تشكلت في الفضاءات الإلكترونية نخب هجينة تتكون من المدونين وأصحاب الحسابات في الفايسبوك ومنتديات النقاش أو من فنانيين ينشطون على الشبكة وجدوا فيها وسيلة لتوزيع إبداعاتهم، لكن المستخدمين المنتجين للمضامين الإعلامية ليسوا كلهم أفراد مغمورين ينشطون خارج النظام المؤسسي والإعلامي، فقد برز من بين المدونين على سبيل المثال من تحولوا إلى نجوم تحققي بهم المؤسسات التقليدية السياسية والإعلامية وتعمل على استقطابهم، وفي نفس السياق فإن الفايسبوك ليس دائما فضاء المغامرين لأن النخب التقليدية بدورها تعمل على اكتساحه على غرار السياسيين الذين يستخدمون الفايسبوك لنشر توجهاتهم وكسب التأييد والمعجبين.⁽⁹⁾

5. الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي والديمقراطية الإلكترونية:

1.5 الانترنت والديمقراطية الإلكترونية:

ساهم الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات الرقمية على امتداد العقدين الماضيين في ظهور الحكومة الإلكترونية المصممة خصيصا من أجل توصيل المعلومات وتقديم الخدمات إلى المواطنين، وإيجاد طرق إضافية لمشاركتهم في ومع الحكومة بهدف بناء الوطن، وقد أحدثت هذه التكنولوجيات الجديدة ثورة هائلة ومكنت الإنسان من التفاعل من خلال أشكال جديدة للاتصال غير المتزامن والواسع النطاق وخارج حدود وسائل الإعلام التقليدية، فالأشكال الجديدة للاتصال مثل البريد الإلكتروني وقواعد بيانات البرمجيات وخاصة الإنترنت كان لها دورا كبيرا في التأثير على أداء وصحة المؤسسات السياسية في علاقتها مع المواطنين، وذلك من خلال تعزيز فرص المشاركة.⁽¹⁰⁾

وهناك افتراض شائع في العديد من النقاشات العلمية فيما يتعلق بالديمقراطية الإلكترونية، ويتلخص في قدرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة على ابتكار نظام سياسي جديد، وبطبيعة الحال يوجد الكثير من الأفكار والآراء المتباينة حول كيفية تشكّل الديمقراطية الإلكترونية، ولكن يسلم الكثير من الباحثين مثل باربر بتلك القدرة البنائية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة مهما كانت الظروف والبيئة التي تستخدم فيها.⁽¹¹⁾ يعرف جون وود وطوني والرسم الديمقراطية الإلكترونية بأنها قدرة المواطنين على الوصول بطريقة إلكترونية إلى المعلومات والخدمات الحكومية، والتفاعل مع الجهات الحكومية والمشاركة معها في اتخاذ القرارات وإجراء الانتخابات.⁽¹²⁾

ويعرفها بيتر سميث على أنها استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة وخاصة الإنترنت من أجل تسهيل ممارسة الديمقراطية، وهي تمتد من تقديم الدولة للمعلومات إلى



مشاركة المواطنين والتحاور مع بعضهم البعض ومع صانعي السياسات في الدولة.⁽¹³⁾ ويرجع طوماسزيتل مفهوم الديمقراطية الإلكترونية إلى أصول فكرية وأخرى تكنولوجية، بحيث تركز الأصول الفكرية على نظرية الديمقراطية المعيارية وأيضاً على فكرة الديمقراطية التشاركية، وفيما يخص الأصول التكنولوجية فتقوم على أساس التغييرات الدراماتيكية التي تشهدها تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.⁽¹⁴⁾

ويشير كوليمان إلى وجود معنيين مزدوجين لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية، حيث يهتم الأول باستخدام التكنولوجيات الجديدة من قبل المؤسسات الرسمية، ويعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تقوم على أساس تجديد استراتيجيات التواصل من قبل الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات، أما المعنى الثاني فهو عكس الأول إذ يؤكد على دور وأهمية المواطنين، ويعتبر مشاركتهم العامة وشعورهم بالرضى تجاه الخدمات الإدارية التي تقدمها الدولة وغيرها من المؤشرات الأخرى، كدليل على وجود مرحلة متقدمة في سبيل تحقيق الديمقراطية الإلكترونية.⁽¹⁵⁾

وتختلف الآراء حول مزايا الديمقراطية الإلكترونية، حيث يؤكد بعض المتفائلين مثل كليفت على أنه يمكن استخدام الإنترنت بغرض تعزيز الديمقراطية المباشرة وإضفاء مزيد من التفاعل المجتمعي مع السلطة، وفي الجهة المقابلة يرى بعض المتشائمين مثل جونسون أن تطبيق الديمقراطية الإلكترونية يتعارض مع فكرة الديمقراطية الليبرالية، وتماشياً مع حجة تراجع الترابط الاجتماعي من خلال التكنولوجيا، يرى بعض النقاد أن الحوار غير الشخصي الذي تشجعه الحكومة الإلكترونية يقوض من الطبيعة التشاركية للنظام السياسي الديمقراطي.⁽¹⁶⁾

2.5 مواقع التواصل الاجتماعي والديمقراطية الإلكترونية:

برغم التفاؤل المبكر حول قدرات مواقع التواصل الاجتماعي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعلومات وإعطاء صوت للمهمشين والخاضعين للرقابة إلا أن هناك مجموعة من التهم الموجهة إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي يمكنها أن تبديد ذلك التفاؤل وهي: تفاقم استقطاب المجتمع المدني عبر غرف الصدى و فقاعات الترشيح، والنشر السريع للمعلومات المضللة وتضخيم موجة الشعبية واللايبرالية في جميع أنحاء العالم، وخلق حقائق متنافسة تحركها برمجيات تربط الشرعية بمدى الانتشار، وتعرضها للاستغلال السياسي والتلاعب بالناخبين من خلال تمكين فاعلين سيئيين لنشر معلومات خاطئة والتأثير الخفي على الرأي العام، والحصول على كميات ضخمة يمكن أن تستخدم في التلاعب بسلوك المستخدمين، وتسهيل ظهور خطاب



الكرامية، وتهميش أصوات الأقليات والمحرومين⁽¹⁷⁾، أما الخطاب التفاوضي الذي يبشر بالدور الكبير للوسائط الاجتماعي فيرجع كما يرى أوريلي إلى أسباب تسويقية.

ورغم ذلك لا يخفي مجموعة من الباحثين والمنظرين البارزين مثل بانكلير وليد بيتر حماستهم البالغة تجاه هذا الجيل الأخير من تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي يحمل إمكانات ديمقراطية هائلة، ويتقاسم هؤلاء وجهة نظر مشتركة مفادها أن الوسائط الشبكية وعلى عكس وسائل الإعلام التقليدية تمتلك قدرة كبيرة على إعادة تشكيل العلاقات الاتصالية من خلال تسهيل التواصل الاجتماعي والابتكار الذي يركز على المستخدم، ويمكن لهذا المجال التواصلي الجديد كما تعتقد برايس أن يساهم في تعزيز مشاركة المواطنين في الديمقراطية، وذلك من خلال إتاحة إمكانية الوصول بشكل مباشر وفوري ومتساوي بين الجميع.⁽¹⁸⁾

ويرى فون هيبيل بأن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي باتوا قادرين على مواجهة السيطرة الاحتكارية التي تفرضها المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة على المحتوى الإعلامي بفضل تحرر هذه المواقع من الالتزامات المهنية والقواعد والمعايير الصحفية، ومن التوجيه المركزي للمؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى ذلك فهي من الناحية المالية والتكنولوجية متاحة للجميع ولا يمكن للمواطنين المجهزين بهذه الوسائط أن يكونوا مجرد مستهلكين سلبيين لداية الأحزاب السياسية، ولمراوغات السلطة أو للأخبار المضللة التي تبثها وسائل الإعلام التقليدية.

ويؤكد تشارلز ليدبيتر على أن انفتاح منصات التواصل الاجتماعي يسهل من إمكانات التعاون الجمعي بين الأفراد والجماعات الذين أصبحوا مصدر الابتكارات والأفكار الجديدة في الممارسات الديمقراطية، ويتوافق هذا الرأي مع العديد من الدراسات التي أكدت منذ فترة طويلة على ضرورة الاعتراف بالدور المركزي الذي تلعبه "المجموعات الاجتماعية" في تشكيل وتصميم ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعتقد كوليمان وبلومر أن عدم نجاح الفضاءات العمومية الافتراضية يرجع للقصور في النموذج الهابرماسي الذي يتعارض مع الثقافة السياسية والاجتماعية المعاصرة في العديد من المجتمعات ولا يعود إلى التقنيات في حد ذاتها.⁽¹⁹⁾

6. مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة المدنية والسياسية:

يتفق عديد الباحثين مثل باربر وبيتمان وفيربا وشلازمان وبرادي حول أن المشاركة المدنية والسياسية هي أحد الأركان الأساسية لعمل الديمقراطية بشكل جيد، وفي نفس الوقت تؤكد العديد من الدراسات على أن المشاركة المدنية والسياسية بشكلها التقليدي (البرلماني) أخذت بالانخفاض في المجتمعات الديمقراطية، بينما يؤكد آخرون على تغير طبيعة المشاركة المدنية



والسياسية في حد ذاتها وبرزت أشكالاً جديدة من المشاركة مثل تسييس الحياة المعيشة، الاستهلاك السياسي، والنضال عبر الإنترنت وغيرها من الأشكال الأخرى. تتمثل المشاركة العامة الرقمية كما يرى كاتز وزملاءه في مجموعة الأشخاص الذين يستخدمون الأجهزة الحاسوبية للإرسال والتلقي والتفاعل مع البيانات المرتبطة بالمسائل المجتمعية والدولة، وتنطوي هذه الأجهزة على الحواسيب المكتبية والمحمولة، والأقراص المدمجة، والهواتف المحمولة، والأجهزة اللوحية وغيرها، أما البيانات فتشتمل على كل أشكال المعلومات والتي تكون في شكل نصوص، صور، مقاطع فيديو، صفحات ويب، والتي لها تأثيرات على معارف وعواطف وسلوكيات المستخدم، كما تتضمن المشاركة العامة الرقمية تفاعلات متعددة الاتجاهات، فهناك التفاعل الذي يكون في اتجاه واحد والتفاعل في اتجاهين متبادلين وتفاعل متعددة الاتجاهات والاستجابات، بالإضافة إلى ذلك تشير المشاركة إلى البناء المشترك للأفكار، وللمعلومات، والمواقف، والتنظيمات، والعلاقات الجديدة.⁽²⁰⁾

وقد أثبتت وسائل الإعلام التقليدية ضعف فعاليتها كأداة مساهمة في تعزيز الانتماء المدني والسياسي لدى فئة الشباب خاصة على عكس الإنترنت التي أظهرت تأثيراً واضحاً فيما يخص المشاركة المدنية والسياسية لدى هذه الفئة، كما تظهر البحوث حماساً متزايداً بخصوص المشاركة المدنية والسياسية الموصولة بالإنترنت لدى الشباب الذين اتهموا ببعدهم عن المشاركة المدنية السياسية في أشكالها التقليدية، فهم يميلون إلى الاستجابة للمحتوى السياسي ذو التوجّه الشبابي والغني بالعناصر التفاعلية والبصرية.⁽²¹⁾ وتؤكد بيبا نوريس على أن الجمهور العام في الغرب يشعر بخيبة أمل كبيرة تجاه المؤسسات التقليدية التي تفرزها الحكومة المختلفة، وبخيبة أكبر من كل الأشكال القديمة للمشاركة المدنية والسياسية التي باتت تستبعد فئة واسعة من المواطنين⁽²²⁾، وعليه تميل الإنترنت إلى جذب الذين يعانون من نقص التمثيل عبر الأشكال القديمة للمشاركة.

وتشير دراسة قام بها هولت وزملائه إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يزيد من الاهتمام والمشاركة السياسية، وقد وجدت دراسة أخرى مشابهة قام بها جيل دي زينيجا وآخرون بأن الاستخدام الإعلامي لمواقع التواصل الاجتماعي كان له ارتباط إيجابي بالمشاركة السياسية الموصولة بالإنترنت وكذلك المشاركة غير الموصولة بالإنترنت، وتؤكد هذه النتائج على تلك الإمكانيات التي تمتلكها الوسائط الرقمية وخاصة التفاعلية منها في تعبئة الناس وفئة الشباب بشكل خاص بغرض المشاركة الفعّالة في الحياة المدنية والسياسية.⁽²³⁾



وترى توفكسي وويلسون أن مواقع التواصل الاجتماعي تقدم للناس قناة مدنية وتشاركية بهدف جمع وتقاسم المعلومات وبناء التحالفات وتوصيل الانشغالات وتنظيم أنفسهم عبر الإنترنت مما يمكنهم من إحداث التغيير المنشود، وعليه أصبح من الممكن القيام بالعديد من الأنشطة المدنية الموصولة بالإنترنت انطلاقاً من كون المشاركة المدنية تعتبر كوسيلة لإحداث التغيير في المجتمع عبر آليات سياسية وغير سياسية.

ويرى رينس وجولدي ووالكير بأن المشاركة المدنية تعد أحد مجالات النشاط التي أدت إلى انتقال الناس إلى عالم الإنترنت مع تطوير أشكال متنوعة من المشاركة وتحقيق درجات متفاوتة من النجاح.

أما دينينج فيرى أن الأفراد يستخدمون الإنترنت لدعم أجندة معينة أو قضية يؤمنون بها، ويشتمل ذلك على أفعال موصولة بالإنترنت مثل إنشاء مواقع الويب، وتصفح الإنترنت للحصول على المعلومات، ونشر الأخبار على موقع إلكتروني ما، وإرسال المنشورات الإلكترونية والرسائل عبر البريد الإلكتروني، واستخدام الإنترنت لمناقشة القضايا، وتشكيل التحالفات، وتنسيق الأنشطة المختلفة، وهو يصنفها ضمن خمس فئات هي: جمع المعلومات، التحوار، تنسيق الأفعال، الضغط على صانعي القرار.⁽²⁴⁾ وقد درس جايمس سلوم الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في تطوير الحركات الاحتجاجية في القارة الأوروبية، ويؤكد على مساهمة هذه المواقع في حشد المواطنين الشباب في مظاهرات احتجاجية كبيرة، مثلما فعلت حركة "Indignados" الإسبانية التي نظمت مظاهرات صاحبة للتعبير عن غضب الشباب من الفساد السياسي والبطالة.

كما يلاحظ بعض الباحثين بأن السمة البارزة لهذه التطورات هي الطريقة التي يستخدم بها الشباب تلك المواقع لنشر وتقاسم احتجاجاتهم عبر القارات والحدود الوطنية، ويوضح سلوم أن الفعل الشبكي - الاتصال عبر الشبكات الاجتماعية - قد مكن من تطوير المشاركة السياسية لدى الشباب الذين يبحثون عن مساحة للتعبير عن سخطهم وإيصال صوتهم للأخريين، لذا تعتبر جولي أولدام وأن فسترجارد بأن سبب انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى فاعلي المجتمع المدني يدخل في إطار مواجهة الفضاء العمومي المهيمن والذي يعتمد على وسائل الإعلام التقليدية.⁽²⁵⁾

7. المشاركة السياسية العربية في الفضاء العمومي الافتراضي:

نتج عن النمط السلطوي المتبع في العديد من النظم السياسية العربية العديد من المظاهر السلبية مثل انسداد الأفق السياسي، وتعثّر المسار الديمقراطي وازدياد الشعور بالإحباط واليأس



وفقدان الثقة، مما دفع بكل المهتمين والمتتبعين للشأن العام إلى المشاركة في الحياة العامة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والرقية، والجهوية التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة ذلك.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيتها وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغييرات من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة كما لجأ الشباب في ذلك إلى استخدام الفضاء الإلكتروني و المواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. ويشير تنامي ظاهرة المدونات في العالم العربي إلى حركة التملك الاجتماعي للتكنولوجيات المعلومات والاتصال، حيث تشير هذه الظاهرة إلى نوع جديد من الاستخدام الاجتماعي للشبكة لا يقتصر على الممارسات الاستهلاكية، ويحيل أيضا إلى تنامي ثقافة سياسية جديدة تتيحها المشاركة الواسعة التي تسمح بها الشبكة حيث تيسر ظهور الفرد في المجال العمومي.⁽²⁶⁾

كما يشير أيضا بعض الباحثين مثل توفيكسي وويلسون إلى دور موقع فيسبوك وتويتر في تمرد مواطني بعض الدول العربية التي شهدت موجة الربيع العربي، ويؤكدان على مساهمة الفيسبوك وتويتر كمصادر جديدة للمعلومات لم يتمكن النظام المصري من السيطرة عليه بشكل كامل، وقد كانت أدوات حاسمة في اتخاذ قرارات الاحتجاج لدى المواطنين، وفي المساعدة على تقديم الخدمات اللوجستية للاحتجاجات، وفي صناعة قرار المواطنين بالمشاركة والمساندة للمظاهرات التي شهدها ميدان التحرير في مصر.⁽²⁷⁾

بالتالي يمكن القول أنه إذا كان الفضاء العمومي الواقعي في الوطن العربي يشكل بوابة للمشاركة في تفاعلات متباينة الانساق والقوة فإن المجال العام الافتراضي شكل فضاء جديدا يمنح الفرصة أمام تشكيل فضاء بديلا يعتمد على التبادل المجاني للأفكار والآراء بين المواطنين، ويلعب دورا في هدم الأنظمة المغلقة، وفي موضوع آخر يعرفه يونغ أنه فضاء عاما مكونا من اتصال اجتماعي يفتح المجال أمام قمع النظم الاجتماعية التقليدية، ويتصف أنه مجالا تفاعليا يعتمد على المشاركة، حيث تتحد المشاركة في إطاره بقوة المعرفة وليس بعلاقات القوة، ويصبح المصدر الرئيسي لشرعية المجال العام الافتراضي هو الإحساس بالجماعة ومصالحها المختلفة.⁽²⁸⁾ أي أن الفضاء العمومي الافتراضي هنا ساعد في تشكيل المجال العام الذي يضم الأفراد الخارجين عن علاقات القوة والمهشمين، والمقصود بهؤلاء الأفراد الذين لم تمكنهم امتيازاتهم من



المشاركة في المجال العام الواقعي، وهذا ما يتناسب أيضا مع ما طرحه هابرماس من أن المجال العام هو سعي مأسوي لرشد شبه مستحيل.⁽²⁹⁾

8. انعكاسات الفضاء العمومي الافتراضي على قيم الديمقراطية في الوطن العربي:

إن المتأمل للمنظومة القيمية والثقافية التي تشكل مرجعية شباب مواقع الشبكات الاجتماعية الالكترونية لممارسة المعارضة السياسية سوف يجدها خليطا من مجموعة من العناصر أبرزها الطابع الراديكالي لهذه القيم، وهو ما يتسق في الغالب مع الطبيعة الشبابية التي تميل إلى الرفض والتمرد بسبب إدراك الشباب للقيود المفروضة على التعبير الأمر الذي يوجب حرية التعبير على صفحات هذه المواقع، ورغم ذلك فيلاحظ بروز منظومة قيم يتم تداولها في الثقافة السياسية كالحديث عن تداول السلطة وضرورة التغيير في بنية النظام السياسي، إضافة لبعض العناصر القيمية التي تعبر عن مأزق الطبقة المتوسطة والتي تقف موقفا عدائيا من النخبة السياسية والاقتصادية، كما يمكن الإشارة إلى تشكل صحوة حول قيم الديمقراطية كضرورة احترام حقوق الإنسان والتأكيد على قيم الشفافية ومحاربة الفساد خاصة أن بعض النظم السياسية العربية تعيش في مأزق بالنسبة لهذه القضية.

وبشكل عام فإن الشبكات الاجتماعية تقدم اليوم مشهدا قويا عن الانتقال من مجال عمومي سلطوي كان يحكمه التهميش وعاجز عن العمل وفق المعايير الديمقراطية إلى مجال عمومي تحكمه الحرية والتعدد، وعلى نقيض من ذلك يرى العديد من الباحثين أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة يمكن أن تساهم في تشتت المجال العمومي وتحواله إلى مجموعة فضاءات منغلقة على نفسها، إضافة إلى مخاطر سلعة الشبكة واحتواء إمكاناتها في إرساء أنظمة بديلة، فالنفاذ لا يعزز بالضرورة المشاركة السياسية أو الخطاب التنويري لأن الانتقال من النقاش الواقعي إلى الافتراضي يستثني من لا يمتلكون القدرة على النفاذ إلى الانترنت، كما أن المعلومات المتداولة على الانترنت ليست دائما ذات طابع ديمقراطي. وفي نفس السياق يرى دينيس ماكويل أن الإعلام الجديد قد يزيد الفجوة بين الفاعلين في الميدان السياسي وبقيّة أفراد المجتمع، فرغم قدرته على دعم الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير إلا أن استخدام أدواته المتنوعة لتفعيل دوره منها ما يتعلق بطابعه الشخصي القابل للنمو الجمعي المفعم بمخاطر الاستخدام السيئ من قبل الجميع، والتحول من نمط تشكيل الاتجاهات وفق الإعلام التقليدي الموجه من الدولة إلى إعلام بديل قد يوجه من قبل أطراف معينة لها أهدافها الخاصة.⁽³⁰⁾

وفي الآونة الأخيرة برزت تحيزات لمن يقوم بتأسيس المواقع والشبكات الافتراضية من حيث انتقاء المعلومات التي تؤيد وجهة نظره فقط، الأمر الذي يقوم به أيضا من يقوم بإنشاء صفحات



معارضة بما ينعكس في النهاية في الإضرار بالقضية محل الاهتمام وتضليل الرأي العام، وهو ما يكون له تأثير بالغ في المجتمع ويكون مناخا مناسباً للصراع الطائفي والعقائدي والنزاع الشخصي والجماعي. بالتالي فعلى قدر ما ساهم المجال الافتراضي في حرية تداول المعلومات إلا أن الممارسة كشفت عن افتقاد المستخدم للوعي بأمنها، بل إن نشر تلك المعلومات قد يؤدي إلى قيام من له مصلحة خاصة بإنشاء صفحات معارضة مستخدماً معلومات مزيفة بما يعمل في مجمله على التشويش على الرأي العام وأولويات الجمهور.⁽³¹⁾

من خلال ما طرح من حول مظاهر الفضاء العمومي وفق ما جاءت به مختلف الأبحاث يمكن القول استخدام الفرد للميديا الجديدة خاصة الانترنت وشبكات التواصل المختلفة فيها أدى إلى ميلاد ظواهر إنسانية متعددة مرتبطة بالتقنية حيث انتقل النشاط الإنساني من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي وأصبحت الانترنت وشبكاتها الالكترونية ليست بديلاً للواقع لكنها جزء منه نظير ما تحتله من مكانة لدى الفرد والجماعة، وارتبطت الدراسات المتعلقة بالانترنت عموماً بفكرة مدى قدرة هذه الأخيرة على إحياء الفضاء العمومي التقليدي بمعناه الهابرماسي ما دامت تحمل مواصفات الفضاء المثالي لطرح النقاشات والحوارات المختلفة بين الأفراد وفي شتى المواضيع والمجالات وفق إطار خاص من الحرية وبعيدا على مصادر الضغط المتعددة.

بالتالي فالإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة أفرزا ظاهرة جديدة ممثلة في قادة رأي جدد ونخب جديدة منها ما هو معلوم الهوية ومنها ما هو دون ذلك، تلك النخب التي كانت مهمشة في الإعلام التقليدي والفضاءات الواقعية وجدت من الفضاء العمومي الافتراضي مجالا لإنتاج خطابات متنوعة حشدت بها تأييد الرأي العام الافتراضي فاتحة بذلك الباب على مصرعيه لنقاش عام يتسم بحرية الرأي والتعبير والجدل بين مختلف الأفكار والآراء دفع بالكثير للتفاؤل بالانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في تجسيد الفضاء العمومي وحرية النقاش بالمعنى الهابرماسي الذي يعد العمود الأساس لتجسيد الديمقراطية ومبادئها كنهج إيديولوجي وتنظيم اجتماعي.

الإحالات:

(31) فلة بن غربية: سيرورة المنظومة الاتصالية والفضاء العمومي دراسة مقارنة لآليات التشكل في المجتمعين الغربي والعربي الإسلامي أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 2008/2009، ص46.



- A. Cottureau et Paul Ladrière: pouvoir et légitimité, édition de l'école des hautes études en ⁽²⁾
sciences sociales, Paris,1992, p35
- Roger Bautier: Habermas et le champs de la communication, revue cinémactions, édition ⁽³⁾
.SFSIC Corlet, Paris, N° 36 mars 1992, p89
- Louis Quéré: Agir dans l'espace public, les formes de l'action, édition de l'EHESS, Paris, ⁽⁴⁾
1990, pp101-102.
- ⁽⁵⁾ فلة بن غربية: مرجع سابق، ص51.
- ⁽⁶⁾ عبد اللطيف بن صافية: وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديمقراطية، مجلة الإذاعات العربية، العدد 04، 2011، ص13.
- ⁽⁷⁾ مرجع نفسه، ص15.
- ⁽⁸⁾ الصادق الحمامي: الميديا الجديدة والمجال العمومي الإحياء والانبعث، مجلة الإذاعات العربية، العدد03، 2011، ص21.
- ⁽⁹⁾ المرجع نفسه، ص22.
- John Wood & Tony Wohlers: E-Democracy. In H. Kerric, édition encyclopedia of Social ⁽¹⁰⁾
Media and Politics, Vol.1, USA: SAGE Publications, California, 2014, P432.
- F.Amoretti: Benchmarking Electronic Democracy In A. Ari-Veikko & M. Matti, édition ⁽¹¹⁾
Encyclopedia of digital government, Vol.2, Idea Group Reference, United Kingdom, 2007,
P135.
- John Wood & Tony Wohlers: Opcit, P432. ⁽¹²⁾
- Smith Peter: E-Democracy and Local Government – Dashed Expectations. In A. Ari- ⁽¹³⁾
Veikko & M. Matti, édition Encyclopedia of digital government, Vol.2, Idea Group Reference,
United Kingdom, 2007, P454.
- Thomas Zittel: E-Democracy In D.Wolfgang, Eds The international encyclopedia of ⁽¹⁴⁾
communication. Malden, USA: Blackwell Publishing Ltd, 2008, P1430.
- F.Amoretti: Opcit, P137. ⁽¹⁵⁾
- John Wood & Tony Wohlers: Opcit, P433. ⁽¹⁶⁾
- D.Anamitra, D.Stacy & G.Tom: Is Social Media a Threat to Democracy? Retrieved from, ⁽¹⁷⁾
2017, P05, <https://www.omidyargroup.com/wp-content/uploads/2017/10/Social-Media-and-Democracy-October-5-pdf>



- E.Price: Social media and democracy, Australian Journal of Political Science, 48(4),⁽¹⁸⁾
2013, P520.
- Loader, D.Brian & D.Mercea: NETWORKING DEMOCRACY? Information,⁽¹⁹⁾
Communication & Society,2011, pp757-769.
- J.E Katz, M.Barris, & A.Jain: The Social Media President, Barack Obama and The Politics⁽²⁰⁾
of Digital Engagement, USA Palgrave Macmillan, New York, 2013, P06.
- Hao.X, Wen.N, & George.C: News Consumption and Political and Civic Engagement⁽²¹⁾
Among Young People, Journal of Youth Studies, 2014, P1224.
- Pippa Norris: Digital Divide Civicengagement Information Poverty and The Internet⁽²²⁾
Worldwide Cambridge, UK Cambridge University Press, 2008, P96.
- Hao.X, Wen.N, & George.C: Opcit, P1225.⁽²³⁾
- A.M, Jaafar.N.I & Sulaiman.A: Youth Civic Engagement Behavior on Facebook, A .Warren⁽²⁴⁾
Comparison of Findings from Malaysia and Indonesia, Journal of Global Information
Technology Management, 19(2), 2016, PP131-132.
- Julie Uldam & Anne Vestergaard: Civic Engagement and Social media: Political⁽²⁵⁾
Participation Beyond Protest, USA Palgrave MacMillan, New York, 2015, P07.
- الصادق الحمامي: الميديا الجديدة، الميديا الجديدة (الابستومولوجيا والإشكاليات والسياقات)، المنشورات
الجامعية، منوبة، تونس، 2012، ص238.⁽²⁶⁾
- Tufekci.Z & Wilson.C: Social Media and The Decision To Participate In Political Protest,⁽²⁷⁾
Observations from Tahrir Square, Journal of Communication, 62(2),2012, P11.
- جمال بن زروق، سهيلة بضياف: الإعلام الجديد والفضاء العمومي الافتراضي العربي بحث للقيم الديمقراطية أم
هدم لها، الملتقى الدولي حول شبكات التواصل الاجتماعي وتغير البيئة الإعلامية في الوطن العربي تونس 16-18
أكتوبر 2014، ص05.⁽²⁸⁾
- دنيا شحاتة، مريم وحيد: تصاعد الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد186،
أكتوبر 2011، ص81.⁽²⁹⁾
- Dennis McQuail: McQuail's Mass Communication Theory, 6th ed, Los Angeles, 2010, p152.⁽³⁰⁾
- جمال بن زروق، سهيلة بضياف: مرجع سابق، ص09.⁽³¹⁾